

Distr.
LIMITED

TD/L.368
17 May 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع النص المتفاوض عليه للأونكتاد الحادي عشر^{(١)(٢)}

١ - قبل أربع سنوات، وفي الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في بانكوك، خلصت الدول الأعضاء إلى أن العولمة والترابط قد أتاحا فرصاً جديدة لنمو الاقتصاد العالمي والتنمية. فالعولمة تنطوي على آفاق جديدة فيما يتعلق بإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ومن شأنها أن تحسّن الأداء الإجمالي لاقتصادات البلدان النامية من خلال إتاحة الفرص لتسويق صادراتها، وتعزيز نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا، وزيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الأصول المادية وغير المادية. ولكن العولمة قد أثارت أيضاً تحديات جديدة فيما يتصل بتحقيق النمو والتنمية المستدامة، وهي تحديات ما برحت البلدان النامية تواجه صعوبات خاصة في التصدي لها. وقد نجح بعض البلدان في التكيف مع التغيرات وفي الاستفادة من العولمة، ولكن هناك بلداناً عديدة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نمواً، قد ظلت مهمشة في إطار الاقتصاد العالمي السائر على طريق العولمة. وكما جاء في إعلان الألفية، فإن فوائد العولمة وتكاليفها موزعة على نحو غير متكافئ إلى حد بعيد.

٢ - ويُتوقع من الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية التي عُقدت مؤخراً. وهو سوف يسهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، كما سيسهم في التحضير للاستعراض الشامل الذي سيجري في عام ٢٠٠٥ لسير هذا التنفيذ. وينبغي للأونكتاد أن يسهم في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات، كما ينبغي له أن يتخذ الإجراءات المحددة المطلوبة في كل ما تقدم. وينبغي

للأونكتاد أيضاً أن يسهم في تعزيز تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري وغير ذلك من القرارات ذات الصلة.

٣- ولقد أتاح الأونكتاد دائماً، منذ إنشائه، منطلقاً للنظر عن كثب في ما تواجهه البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من تحديات ذات صلة بالتجارة والتنمية. وقد أسهم الأونكتاد، من خلال الأركان الرئيسية الثلاثة لعمله، ألا وهي بناء التوافق في الآراء، والبحث وتحليل السياسات، والمساعدة التقنية، في التوصل إلى فهم أفضل لعملية التنمية والعوامل التي تسهم في حدوث نمو اقتصادي غير متكافئ في البلدان النامية. وينبغي مواصلة وتعزيز التنسيق وأوجه التآزر فيما بين هذه المجالات الثلاثة لعمل الأونكتاد. وينبغي تعزيز القدرة التحليلية للأونكتاد من أجل ضمان جودة البحوث والتحليلات الضرورية لمعالجة القضايا الرئيسية التي تهم البلدان النامية. وينبغي أن تؤدي نتائج هذه التحليلات إلى دعم وتعزيز الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال بناء التوافق في الآراء والتعاون التقني. كما ينبغي تعزيز أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني من خلال تنفيذ ومتابعة استراتيجية التعاون التقني الجديدة^(٣) التي أقرها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين. وفي جميع مجالات العمل هذه، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً.

٤- ولقد كانت خطة عمل بانكوك، خلال فترة السنوات الأربع التي تلت انعقاد الدورة العاشرة للأونكتاد، بمثابة خطة أساسية شاملة لعمل المنظمة. ويعيد مؤتمر ساو باولو التأكيد على أن خطة عمل بانكوك^(٤) ينبغي أن تظل توجه عمل الأونكتاد في السنوات القادمة. ويتيح الأونكتاد الحادي عشر فرصة لتحديد التطورات والقضايا الجديدة في مجال التجارة والتنمية منذ مؤتمر بانكوك، وللتوصل إلى فهم أفضل للتفاعل والتماسك بين العمليات والمفاوضات الدولية، من جهة، والاستراتيجيات والسياسات الإنمائية التي ينبغي للبلدان النامية أن تنتهجها، من جهة ثانية. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً هاماً في المساعدة في ضمان هذا التماسك. والعمل من أجل بلوغ هذه الغاية هو الهدف الشامل لمؤتمر ساو باولو.

٥- ولقد اتفق رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري في عام ٢٠٠٢ على أن العولمة ينبغي أن تكون شاملة ومنصفة بالكامل. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي تعزيز الجهود على المستوى الوطني من أجل الاستجابة الفعالة للتحديات والفرص من خلال تنفيذ سياسات تجارية واقتصادية كلية مناسبة، وتصميم استراتيجيات إنمائية تأخذ في الاعتبار الإمكانات التي تتيحها العولمة والترابط بطريقة استشرافية واستباقية. وفي حين أن كل بلد من البلدان يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، فإن الجهود الوطنية ينبغي أن تكمل وتدعم بيئة عالمية مواتية، ونمو قوي للاقتصاد العالمي، وبجهود دولية تهدف إلى تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية.

٦- وبالنظر إلى أن للعولمة بعداً اجتماعياً وإنسانياً أيضاً، فإن استراتيجيات التنمية يجب أن تصاغ بهدف التقليل إلى أدنى حد من التأثير الاجتماعي السلبي لعملية العولمة وزيادة تأثيرها الإيجابي إلى أقصى حد، مع ضمان استفادة جميع فئات السكان، وبخاصة أشدها فقراً، من هذه العملية. وعلى المستوى الدولي، يجب أن تتضافر

الجهود لتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وهذه أمور أساسية بالنسبة لتحقيق التنمية في جميع البلدان وبالنسبة للإفلات من "مصيدة الفقر".

٧- وثمة حاجة لتحقيق توازن بين أهداف الكفاءة والإنصاف. فلكل من السوق والدولة دور هام تؤديانه في عملية التنمية، ومن الضروري ضمان أن تكون أدوارهما متكاملة. وتعتبر زيادة تطوير القطاع الخاص ووجود آلية سوقية من الأمور البالغة الأهمية لزيادة الاستثمار وتحقيق نمو أسرع، وهذا يتطلب وجود بيئة مواتية في مجال السياسات العامة. وفي الوقت نفسه، يعتبر دور الدولة دوراً حيوياً بالنسبة لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية، والحد من الفقر، وتوزيع الدخل توزيعاً منصفاً، وإنشاء البنى التحتية المادية والبشرية، ومعالجة أوجه القصور في عمل الأسواق حيثما تنشأ، وتهيئة أوضاع اقتصادية كلية مواتية، وإطار تنظيمي سليم.

٨- إن الترابط المتزايد للاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، وظهور أنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على أساس قواعد محددة، يعينان أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الكلية، أي نطاق السياسات المحلية التي يمكن انتهاجها، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيراً ما أصبحت تحدده الضوابط الدولية والالتزامات والاعتبارات السوقية العالمية. ولكل حكومة من الحكومات أن تجري تقييماً يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية، والقيود التي تنشأ عن فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة. إلا أنه على ضوء الفرضية المقبولة المتمثلة في المسؤولية الوطنية عن التنمية وامتلاك السلطات الوطنية زمام الأمور في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية، يجب على المجتمع الدولي ككل أن ينظر في مسألة تحقيق التوازن المناسب بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية وذلك عند البت بصورة جماعية في الضوابط والالتزامات التي ستنشأ في المستقبل وفي تنفيذ وتفسير الضوابط والالتزامات القائمة. وهذا ينبغي ألا يؤثر على سلامة القواعد والالتزامات المعقودة من خلال المفاوضات الدولية.

٩- ولقد شارك الأونكتاد، منذ منتصف فترة التسعينات من القرن الماضي، في عملية إصلاح الأمم المتحدة، حيث كان له دور هام في بعض المجالات. وفي هذا السياق، واستناداً إلى الإطار المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، فإن النتائج التي يتم تحقيقها من خلال تنفيذ محصلة مؤتمري بانكوك وساو باولو ينبغي أن تخضع لاستعراض حكومي دولي. وينبغي، تحديداً، أن يجري مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦ استعراضاً في منتصف المدة من أجل دراسة النتائج المحققة خلال العامين الأولين التاليين للمؤتمر [وتقديم إرشادات، حسب مقتضى الحال، من أجل التوجيه العملي لأنشطة المنظمة]. وفضلاً عن ذلك، واستناداً إلى الممارسة الحالية، ينبغي للتقرير السنوي الذي يعده الأونكتاد أن يكون أكثر تركيزاً على النتائج المحققة التي يتم تقييمها على أساس مقارنتها بالإطار الاستراتيجي المحدد للمنظمة، باستخدام مجموعة واضحة من مؤشرات الإنجاز. وينبغي أن يشكل هذا التقرير السنوي الموجه نحو النتائج الأساس الذي يستند إليه مجلس التجارة والتنمية في إجراء استعراض سنوي لأداء البرامج.

١٠- كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل المشاركة في عملية إصلاح الأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة، وهي عملية تهدف إلى تحسين اتساق وتنسيق المساعدة المقدمة من المنظمة ككل على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومواءمة هذه المساعدة مع استراتيجيات التنمية الوطنية ذات الصلة،

وذلك في سياق العمليات الجارية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشكل تنفيذ استراتيجية الأونكتاد الجديدة في مجال التعاون التقني الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. كما أن تعزيز التعاون والتآزر مع سائر المنظمات ذات الصلة فيما يتعلق بالوجود القطري وتقديم المساعدة يشكل خطوة أخرى في الاتجاه نفسه.

[١٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل المساهمة، والمشاركة الفعالة، في عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة والتي تهدف إلى تعزيز التماسك وبناء الثقة ضمن منظومة الأمم المتحدة ككل. كما أن أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، تحتاج إلى دراسة من أجل جعلها أكثر فعالية من حيث التكلفة. وسوف تكون هناك حاجة لمعالجة مسألة التمويل. وتقع على عاتق الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل المعينة من أجل المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، مسؤولية خاصة تتمثل في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وسوف تتيح الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل لتلك الأهداف، وهو الاستعراض الذي سيجري في عام ٢٠٠٥ بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ بء، فرصة لتجديد التركيز على مساهمات الأونكتاد. ويرحب بالدعوة التي وجهت إلى رئيس مجلس التجارة والتنمية للمشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيتم، من خلال آليات الإبلاغ القائمة المعمول بها في الأونكتاد، استعراض مشاركة المنظمة ومساهماتها في عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة ككل.]

[١١- وينبغي للأونكتاد، في أدائه لولايته، أن يواصل مراعاة العمل الذي تضطلع به منظمات دولية أخرى، وأن يتعاون مع هذه المنظمات تعاوناً وثيقاً من أجل تعزيز أوجه التآزر والاتساق والتكامل والدعم المتبادل فيما بين السياسات وتجنب الازدواجية في العمل. وينبغي لهذا التعاون أن ينعكس في شراكات حقيقية وأن يسهم في أداء الأونكتاد لولايته. كما ينبغي للأونكتاد أن يزيد من فعالية عمله من خلال توسيع نطاق تعاونه مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.]

أولاً - استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة

ألف - تحليل السياسات العامة

١٢ - إن عملية العولمة تظل تشكل أداة قوية ودينامية محتملة لتحقيق النمو والتنمية، ولكن التحدي الرئيسي الذي تنطوي عليه عملية العولمة اليوم لا يزال يتمثل في ضمان أن تعود هذه العملية بالنفع على الجميع وأن تشكل مصدراً لتحسين مستويات المعيشة لصالح جميع الناس في شتى أنحاء العالم. وفي ظل اقتصاد عالمي مترابط على نحو متزايد، أدى بطء وتقلب النمو، وضعف أسعار السلع الأساسية، وعدم استقرار النظام المالي الدولي، إلى جعل مهمة جني الفوائد المحتملة للعولمة مهمة أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان النامية.

١٣ - وقد دلت تجربة العقدين الماضيين، فيما يتعلق بسياسات التنمية التي تمحورت حول زيادة الانفتاح على القوى السوقية الدولية والمنافسة وتقليص دور الدولة، على أن تقارب الاقتصادات المفتوحة لا يحدث تلقائياً، وأنه لا يمكن أن يكون هناك نهج وحيد لإزاء التنمية "يصلح للجميع". وهناك الآن اتفاق واسع النطاق حول الحاجة إلى وضع استراتيجيات التنمية على ضوء تجارب الماضي، الناجحة منها والأقل نجاحاً. وينبغي تكييف استراتيجيات التنمية بحيث تتلاءم مع التطورات المحددة التي تشهدها البلدان ومع احتياجاتها وظروفها. ففي تلك البلدان النامية التي نجحت أكثر من غيرها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، تيسر تحقيق النمو السريع والمطرد من خلال حدوث تحول في الهيكل الاقتصادي بعيداً عن القطاع الأولي وفي اتجاه الصناعة التحويلية والخدمات، وهو تحول يقترن بارتفاع متواصل في مستوى الإنتاجية. وقد تمثل محرك عملية التغيير الهيكلي هذه في حدوث عملية تراكم رأسمالي سريع وفعال ومستمر في سياق استراتيجية إنمائية متماسكة.

١٤ - وتلقى تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية استحساناً عاماً باعتبارها مصدراً لتمويل التنمية، وهناك بعض البلدان النامية التي استفادت كثيراً من الاستثمار الأجنبي الخاص. إلا أن التقلب في الأسواق المالية الدولية، وبخاصة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة القصيرة الأجل، كانت له آثار مزعزعة للاستقرار في العديد من البلدان النامية، ولا سيما الاقتصادات السوقية الناشئة، التي غالباً ما تفتقر إلى القدرة المؤسسية الضرورية والإطار التنظيمي اللازم للتخفيف من وطأة تأثير هذا التقلب. وكثيراً ما أسهم هذا التقلب أيضاً في نشوء مشاكل في إدارة أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وفي اندلاع الأزمات المالية. وقد كانت هناك أيضاً حالات كانت لهذا التقلب فيها آثار سلبية غير مباشرة على بلدان نامية أخرى من خلال الإصابة بالعدوى.

١٥ - ولا يزال للمساعدة الإنمائية الرسمية دور أساسي كمصدر مكمل للمصادر الأخرى لتمويل التنمية. كما أن هذه المساعدة يمكن أن تكون بالغة الأهمية في تحسين البيئة المواتية لنشاط القطاع الخاص. وبالنسبة للعديد من البلدان في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي، وهي تتسم بأهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وغير ذلك من الأهداف الإنمائية. وخلال فترة التسعينات من القرن الماضي، كان لتقلص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، في جملة عوامل أخرى، تأثير سلبي على الاستثمار الإنتاجي وكذلك على التنمية الاجتماعية والبشرية، ولا سيما في العديد من البلدان الأفريقية وأقل

البلدان نمواً. وبالرغم من أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية قد تحسّنت في السنوات الأخيرة، فإن كون هذه التدفقات لا تزال، في متوسطها، أدنى بكثير من المستويات المستهدفة يظل يشكل أحد دواعي القلق الرئيسية.

١٦- وعلاوة على ذلك، شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تراكم ديون خارجية لا يمكن تحملها في العديد من البلدان النامية، ولا تزال مشاكل الديون هذه تشكل عقبة خطيرة تعترض سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة المعززة لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وقيام الدائنين الرسميين الثنائيين بتخفيف أعباء الديون بقدر كبير، فإن تأمين القدرة على تحمل أعباء الديون على المدى الطويل، والتمكّن في الوقت نفسه من الحد من الفقر، لا يزال يمثل مشكلة رئيسية بالنسبة للعديد من البلدان المنخفضة الدخل. وهناك العديد من البلدان المتلقية التي حددت الصعوبات التي تواجهها في الامتثال للشروط الملزمة لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف أعباء الديون، والعملية المعقدة المتمثلة في إعداد وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وهذه الورقات تُشكل أداة هامة في سياق نهج متماسك إزاء تحقيق هدف الحد من الفقر، كما أنها تُشكل أداة هامة أيضاً للحصول على تمويل مُيسر الشروط. ولا تزال مسألة تأمين القدرة على تحمل أعباء الديون على المدى الطويل في البلدان المتوسطة الدخل من المسائل المثيرة للقلق. ويُشار هنا إلى النهج الجديد الذي اعتمدته نادي باريس في إيغيان إزاء معالجة مسألة ديون البلدان غير المؤهلة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

باء - استجابة السياسات العامة ومساهمة الأونكتاد

١٧- من أجل تمكين البلدان النامية من جني قدر أكبر من الفوائد الناشئة عن العولمة وتحقيق أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ثمة حاجة لتعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية والإدارة الاقتصادية العالمية. ومن المهم أن تصدر التنمية جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. ومن شأن تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية، من جهة، والالتزامات والتعهدات الدولية، من جهة ثانية، أن يساهم في تهيئة بيئة اقتصادية مواتية للتنمية. وثمة حاجة لتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية.

١٨- وينبغي النظر، على المستوى الدولي، في التدابير الرامية إلى معالجة المشاكل الناشئة عن تقلب الأسواق الرأسمالية الدولية وتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى البلدان النامية، وذلك بغية منع حدوث أزمات مالية، وإدارة هذه الأزمات على النحو المناسب في حالة حدوثها. وهذه التدابير قد تشمل إتاحة المرونة للبلدان النامية لكي تختار نظم أسعار الصرف التي تتلاءم مع استراتيجياتها الإنمائية ومع مجمل إطارها الاقتصادي الكلي. وبالنظر إلى تفاوت مستوى القدرات الوطنية لكل بلد من البلدان، فإن من الأمور المهمة أيضاً ما يتمثل في إدارة ملفات الديون الخارجية الوطنية، وإيلاء اهتمام كبير لمخاطر تقلبات العملات والسيولة، وتعزيز قواعد الحيلة المالية والإشراف على جميع المؤسسات المالية، بما فيها تلك المؤسسات التي ترتفع فيها نسبة الاستدانة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال في إطار عملية منظمة وعلى أساس تسلسل متقن بما يتوافق مع أهداف التنمية، وتنفيذ المدونات والمعايير المتفق عليها دولياً تنفيذاً تدريجياً وطوعياً. وينبغي أن تكون الجهود المحلية المبذولة من أجل التخفيف من وطأة الآثار المترتبة على التجارة الخارجية والهزات المالية مدعومة بترتيبات مالية دولية فعالة تتلاءم مع احتياجات البلدان النامية في ظل

اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة. ومن المهم أن تكون هناك مجموعة من المبادئ الواضحة لإدارة وحل الأزمات المالية تقتضي تقاسم الأعباء على نحو منصف بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين.

١٩- وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان المدينة بذل جهود متزايدة ومتضافرة من أجل التوصل إلى حل دائم لمشاكل الديون الخارجية التي تُعانيها البلدان النامية. ويُعتبر التنفيذ السريع والفعال والكامل للمبادرة المعززة لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية والتي ينبغي أن تُمول بالكامل من خلال توفير موارد إضافية أمراً بالغ الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، يُحث جميع الدائنين الرسميين والتجاربيين على المشاركة في هذه المبادرة. وينبغي للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية أن تتخذ، أو أن تواصل اتخاذ، ما يلزم من تدابير في مجال السياسة العامة من أجل ضمان تنفيذ المبادرة تنفيذاً كاملاً. وينبغي الاهتمام، في المحافل ذات الصلة، بالخيارات المتاحة للتعامل مع شرط الانقضاء التدريجي لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، ("شرط الزوال") الذي من المقرر أن يبدأ سريانه في نهاية عام ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، أُعرب عن شواغل فيما يتصل ببعض القضايا مثل مقدار الدين الذي يمكن معالجته وشروط تخفيف أعباء الديون. وفي هذا السياق، من المهم أن تتوفر مرونة مستمرة فيما يتعلق بمعايير الأهلية وإبقاء الإجراءات والافتراضات الحسابية التي يستند إليها تحليل مدى القدرة على تحمل الديون قيد الاستعراض. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، في الاستعراضات المقبلة لمدى القدرة على تحمل الديون، تأثير تخفيف أعباء الديون على التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. وينبغي استكشاف آليات ابتكارية من أجل المعالجة الشاملة لمشاكل الديون التي تواجه البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية دعم نموها الاقتصادي وتنميتها. وينبغي، حيثما اقتضى الأمر ذلك، العمل على تنفيذ تدابير تخفيف أعباء الديون بقوة وسرعة في سياق الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك ضمن ناديي باريس ولندن وغيرهما من المحافل ذات الصلة. وينبغي أن تكون هذه التدابير مدعومة بسياسات نقدية واقتصادية وضريبية سليمة من أجل دعم الاستثمار المحلي، والإصلاحات الهيكلية، وبناء المؤسسات. وينبغي أن تكون جهود البلدان النامية الرامية إلى تأمين القدرة على تحمل أعباء الديون والحفاظ على هذه القدرة مدعومة بمساعدة دولية في مجال إدارة الديون وكذلك، حيثما كان ذلك مناسباً، بالنظر في إمكانية توفير تمويل ميسر الشروط وبإدخال تعديلات، بما في ذلك الحد من شروط تقديم المعونة. وبغية دعم النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان المنخفضة الدخل، ينبغي توفير الموارد بشروط ملائمة، بما في ذلك ما يتعلق بدرجة المعاملة التساهلية ومستوى التمويل المقدم في شكل منح.

٢٠- **[وبناء على]** **[وفقاً ل]** توافق آراء مونترية، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تُساعد البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وذلك من خلال توفير ما يكفي من المساعدة التقنية والمالية وبذل جهود ملموسة في اتجاه بلوغ المستويات المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية المحددة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح البلدان النامية و ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يكون ذلك مرتبطاً ببذل جهود تهدف إلى تحسين نوعية وفعالية المعونة، وذلك بوسائل منها تحسين التنسيق وتوثيق التكامل مع استراتيجيات التنمية الوطنية، وزيادة القدرة على التنبؤ والاستقرار، والملكية الوطنية الحقيقية. **[وينبغي تشجيع المانحين على اتخاذ خطوات من أجل]** **[من المستصوب]** ضمان ألا يكون في توفير الموارد المخصصة لتخفيف أعباء الديون ما ينتقص من موارد المساعدة

الإئتمانية الرسمية التي يُراد أن تكون متاحة للبلدان النامية. [وتشجع البلدان النامية على تعزيز التقدم المحرز في ضمان استخدام المساعدة الإئتمانية الرسمية استخداماً فعالاً للمساعدة في تحقيق غايات التنمية وأهدافها.

[٢١- وعلى المستوى الوطني، تشتمل العناصر الهامة للنمو والتنمية على تحقيق الاستقرار السياسي، وإدارة شؤون الحكم إدارة شفافة قائمة على المساءلة، وسيادة القانون. وينبغي أن تستكمل هذه العوامل الأساسية سياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمار، وبناء القدرات المحلية، والاندماج الناجح للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ومن المهام البالغة الأهمية ما يتمثل في تعزيز كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية وتماسكها واتساقها.]

[٢٢- وثمة حاجة إلى إنهاء الاستخدام المستمر للتدابير الاقتصادية والتجارية القسرية المتخذة ضد البلدان النامية بطرق من بينها فرض العقوبات الاقتصادية والتجارية من جانب واحد، وبخاصة المحاولات الجديدة الهادفة إلى تطبيق القانون المحلي خارج الحدود الإقليمية، مما يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد منظمة التجارة العالمية.]

٢٣- وتوفر تجارب البلدان النامية التي تمكنت من إطلاق وإدامة عملية نمو اقتصادي بعض الدروس العامة بشأن العناصر المكونة لاستراتيجيات إئتمانية وطنية متسقة وفعالة. ويتعين إيلاء اهتمام كاف لا لهدف إبقاء التضخم تحت السيطرة فحسب، بل أيضاً للحاجة لتهيئة أوضاع نقدية ومالية تفضي إلى معدلات استثمار محلي عالية بما فيه الكفاية لضمان تحقيق معدل نمو عال، وعمالة كاملة، والقضاء على شأفة الفقر، وتحقيق توازنات مستدامة في المالية العامة وفي الحسابات الخارجية، من أجل ضمان وصول فوائد النمو إلى جميع الناس. ويجب السعي بنشاط إلى تطبيق سياسات تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للشركات الخاصة من أجل إعادة استثمار الأرباح، وزيادة الإنتاجية، وبناء القدرات، وتوفير فرص العمل. ولا يمكن للروابط التجارية والمالية بالاقتصاد العالمي أن تحل محل قوى النمو المحلية، ولكنها يمكن أن تكون مكملاً هاماً للجهود الوطنية المبذولة بغية تعزيز النمو والتنمية. ومن أجل زيادة فوائد العولمة إلى أقصى حد، ينبغي أن تكون عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي متلائمة مع مستوى التنمية الاقتصادية لكل بلد ومع قدرة مؤسساته ومشاريعه. ويمكن تعزيز هذه العملية من خلال اتخاذ تدابير مصممة تصميمياً متقناً لدعم تنويع القدرة الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية في المجالات الأكثر دينامية في الاقتصاد العالمي.

٢٤- وينبغي تطبيق مختلف تدابير السياسة العامة بطريقة عملية تتطور من خلال التعلم على أساس التجارب الملموسة التي تُبين ما هو ناجح وما هو غير ناجح في كل بلد. وثمة حاجة إلى التنوع في صياغة الاستراتيجيات الإئتمانية الوطنية بحيث تستجيب لتحديات النمو الاقتصادي المطرد والتنمية، مع مراعاة الإمكانيات الإئتمانية الوطنية لكل بلد وظروفه الاجتماعية - الاقتصادية، فضلاً عن اختلاف الأوضاع الأولية من حيث حجم البلد وموارده وهيكله الاقتصادي وموقعه. والواقع أن الخيارات والاستجابات في مجال السياسة العامة يجب أن تتغير بطريقة تتطور مع تطور الاقتصاد، على أن يتم إيلاء الاهتمام لضرورة تفادي التدابير المشوهة والحماية التي قد تقوض النمو والتنمية الاقتصاديين.

٢٥- ويمكن للترتيبات الإقليمية فيما بين البلدان النامية والتعاون بين بلدان الجنوب أن يؤدي دوراً هاماً في دعم جهود التنمية الوطنية. ومن شأن التكامل الإقليمي في مجالي التجارة والتمويل، وتحسين الهياكل الأساسية الإقليمية، أن يساعد في خلق ديناميات نمو إقليمي ومجالات اقتصادية أوسع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ترتيبات التعاون الاقتصادي في ما بين البلدان النامية، وغير ذلك من الترتيبات الموجهة نحو التنمية على المستوى الإقليمي، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

مساهمة الأونكتاد

٢٦- ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدوره الهام والمتخصص في تحليل السياسات العامة وتحديد خيارات هذه السياسات العامة على المستويين العالمي والوطني. وينبغي أن تكون القدرة التحليلية للأونكتاد التي تمكنه من إجراء البحوث بشأن السياسات الاقتصادية الكلية، وقضايا التمويل والديون والفقر، وترابط هذه القضايا، بمثابة أداة تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على مواجهة تحديات العولمة. وينبغي للأونكتاد، في ما يضطلع به من عمل بشأن العولمة واستراتيجيات التنمية، أن يركز على الترابط والتماسك فيما يتعلق بما يلي:

- تعيين الاحتياجات المحددة والتدابير الناشئة عن الترابط بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية الكلية من حيث أثرها على التنمية؛
- المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للتماسك بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية، من جهة، والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من جهة ثانية؛
- دعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود لوضع استراتيجيات إنمائية تتلاءم مع تحديات العولمة.

٢٧- وينبغي أن يساعد العمل المضطلع به على تحديد السياسات المواتية للتنمية على الصعيدين الدولي والوطني. وينبغي الاستفادة من خبرة الأونكتاد في بحث الكيفية التي يمكن بها للعولمة أن تدعم التنمية، والكيفية التي ينبغي بها صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الملائمة لدعم الاندماج الاستراتيجي للاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي. كما ينبغي للعمل المضطلع به أن يدعم التوصل إلى فهم أفضل للمصالح المتبادلة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية في تحقيق تنمية مطردة ومستدامة.

٢٨- وعلى المستوى الدولي، ينبغي أن يسهم عمل الأونكتاد في زيادة مستوى التماسك في عملية رسم السياسات الاقتصادية العالمية، وبخاصة من حيث ترابط واتساق السياسات والترتيبات التجارية والاستثمارية والمالية الدولية، بغية مساعدة البلدان النامية في الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي وجني المزيد من الفوائد من عملية العولمة. وينبغي أن يواصل هذا العمل معالجة مشاكل البلدان النامية الناشئة عن حالة عدم الاستقرار المالي الدولي؛ ودور التدفقات المالية الخاصة والرسمية في تمويل التنمية؛ ومسألة القدرة على تحمل أعباء الديون؛ وتأثير السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في البلدان الصناعية المتقدمة على الإمكانات الإنمائية للبلدان النامية؛ وتأثير التكامل الإقليمي على التنمية.

٢٩- وعلى المستوى الوطني، تشتمل المجالات التي ينبغي للأونكتاد أن يوليها اهتماماً خاصاً على ما يلي: تأثير السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية الموجهة نحو تحقيق النمو على التجارة والتنمية؛ وتهيئة بيئة مواتية للنهوض بالقطاع الخاص؛ والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية وتحسين قدرتها على التنافس في الاقتصاد العالمي؛ وتوزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر؛ وتدعيم المؤسسات المحلية ذات الصلة بالتنمية؛ ومواصلة تقديم المساعدة في مجال إدارة الديون. وفي هذا السياق، ينبغي استخلاص الدروس من التجارب الناجحة والفاشلة على السواء.

٣٠- واعترافاً بالحاجة إلى التنويع في السياسات الوطنية، ينبغي للأونكتاد أن يحدد، من وجهة نظر التجارة والتنمية وعلى ضوء تجارب الماضي الناجحة والأقل نجاحاً في مجال التنمية، العناصر الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية السليمة التي تفضي إلى تعزيز القدرة الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاجية، وتحقيق نمو مطرد وأكثر سرعة، وتوفير فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر. كما ينبغي للأونكتاد أن يحلل تأثير السياسات والعمليات الدولية على نطاق تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية.

٣١- وينبغي للأونكتاد أن يواصل، استناداً إلى عمله التحليلي، توفير المساعدة التقنية وتقديم الدعم للبلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية في مجالات إدارة الديون من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي ("دمفاس")، ومشاركتها في العمليات التفاوضية المتعددة الأطراف وفي عملية صنع القرارات على المستوى الدولي. وينبغي السعي إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر بين العمل التحليلي والمساعدة التقنية.

٣٢- وينبغي للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة أن يولي اهتماماً متزايداً لمشاكل البلدان التي تواجه ظروفًا خاصة، ولا سيما المشاكل التجارية والإنتاجية التي تواجه القارة الأفريقية، وذلك بالتعاون الوثيق مع مبادرات التعاون الإقليمي مثل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع تقديم الدعم لهذه المبادرات.

٣٣- وينبغي للأونكتاد أن يعزز العمل الذي يضطلع به بشأن المشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة، فضلاً عن الاقتصادات الضعيفة هيكليةاً والهشة والصغيرة.]

٣٤- وبالنظر إلى تزايد تهميش أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدور رائد في التنفيذ الموضوعي والتقني لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال العقد ٢٠٠١-٢٠١٠. كما ينبغي له أن يواصل دراسة أسباب انخفاض حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، والروابط بين التجارة والنمو والحد من الفقر، بغية إيجاد حلول طويلة الأجل لهذه المشاكل. وينبغي إجراء هذا التحليل على أساس سنوي من خلال تقرير أقل البلدان نمواً. ويتطلب التنفيذ الكامل للأنشطة المضطلع بها لصالح أقل البلدان نمواً حدوث زيادة كبيرة في المساعدة المالية والتقنية. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، أن تتم زيادة تخصيص الموارد، بوسائل منها التجديد المنتظم لموارد الصندوق الاستئماني الحالي الخاص بأقل البلدان نمواً.

٣٥- وإن المساعدة التي تقدمها أمانة الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني في مجالات بناء القدرات، والسياسة التجارية، وتيسير التجارة، والإدارة المالية، واستراتيجيات التنمية، وتطوير المشاريع والاستثمار، هي موضع ترحيب وينبغي أن تعزز بما يكفي من الموارد.

ثانياً - بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة على المستوى الدولي

ألف - تحليل السياسات

٣٦- من الضروري أن تتوفر بيئة دولية مواتية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لكي تتمكن من الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية حاجة هذه البلدان إلى بناء قدرات توريدية أقوى تستجيب لطلب السوق، والنهوض بتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتشجيع الربط الشبكي بين المؤسسات، وزيادة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية لمؤسساتها. وللاستثمار دور أساسي في هذا الجهد؛ فهو يوفر صلة وصل بالغة الأهمية بين بناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي. ومن الدروس الأساسية المستفادة من تجارب البلدان التي نجحت في تعزيز النمو والتنمية ما يتمثل في الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه السياسات الفاعلة والمتقنة في تسلسلها في تشجيع الاستثمار الإنتاجي، وتنمية الموارد البشرية وتطوير الهياكل الأساسية التي تتسم بالكفاءة، وتعزيز القدرة المؤسسية، وبناء القدرة التكنولوجية، ودعم الروابط بين المشاريع الكبيرة والصغيرة.

٣٧- ويُعتبر تمويل بناء القدرات الإنتاجية عنصراً أساسياً في أية استراتيجية إنمائية. فهناك، أولاً وقبل كل شيء، حاجة لتسخير الموارد المحلية لأغراض الاستثمار في القدرة الإنتاجية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي. إلا أن الموارد المحلية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، ينبغي أن تُكْمَل بتدفقات رأسمالية خارجية من أجل زيادة الاستثمار. ويتيح الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانات لاستخدام المدخرات الأجنبية ولنقل المعرفة والتكنولوجيا، والارتقاء بمستوى الموارد البشرية، وتعزيز روح المبادرة في تنظيم المشاريع، واستحداث تقنيات جديدة في مجالي الإنتاج والإدارة، وتشجيع تعلم المؤسسات من خلال إقامة الروابط بين الشركات الأجنبية المنتسبة والمؤسسات المحلية. وفي حين أن تقدماً كبيراً قد أُحرز على مدى السنوات العشرين الماضية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وإلى أفريقيا لا تزال منخفضة إلى حد مخيب للأمل. وقد تحول الاتجاه الإيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة. ويبدو أن الانخفاض في هذه التدفقات الواردة إلى آسيا منذ عام ٢٠٠٠ قد بلغ أدنى مستوى له. وعلاوة على ذلك، فإن مدى إمكانية جني الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الكاملة التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على جملة أمور منها وجود قطاع خاص محلي نشط، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، ووجود قوانين وسياسات منافسة مصممة تصميمًا متقناً، وتنفيذ سياسات الاستثمار كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية.

٣٨- وتُعتبر تهيئة بيئة في البلدان المضيفة تكون مواتية للاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع عاملاً أساسياً في بناء القدرة الإنتاجية. ومن الأمور التي يمكن أن تكْمَل مثل هذه الجهود ما يتمثل في السياسات والإجراءات التي يمكن لبلدان منشأ المستثمرين أن تتخذها لتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا وزيادة الفوائد التي يمكن للبلدان النامية أن تحصل عليها من خلال تدفقات الاستثمار الوافدة إليها. كما أن من الأمور المهمة في هذا الصدد التدابير التي تهدف إلى إشراك الشركات الفاعلة فيما تنطوي عليه هذه العملية من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية.

٣٩- ويتطلب تكاثر اتفاقات الاستثمار أن يكون المسؤولون عن رسم السياسات العامة والمتفاوضون من البلدان النامية، وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة، ملمين وعالمين قدر المستطاع بما تنطوي عليه هذه الاتفاقات من التزامات وما يترتب عليها من آثار على التنمية. ثم إن تعقد القضايا المطروحة وحجم المسائل التي تحتاج إلى بحث كثيراً ما يستترfan الموارد المتاحة للبلدان النامية، سواء من منظور وضع السياسات أو من منظور التفاوض والتنفيذ.

٤٠- ولقد أخذت تكنولوجيات المعلومات والاتصال تتسم بأهمية متزايدة بالنسبة لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات. فهي تساعد في خفض تكاليف المعاملات، وتتيح فرصاً لزيادة الصادرات، وتفتح أسواقاً أوسع، وترفع مستوى الكفاءة الإدارية، وتعزز المرونة في عمليات الإنتاج. ويمكن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لكي تؤدي دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية وفي تحقيق أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، بما في ذلك في مجالي الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين. ولكن هناك تفاوتات واسعة فيما بين البلدان من حيث إمكانية حصولها على تكنولوجيات المعلومات والاتصال وقدرتها على استخدامها. ولكي يتم تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصال في البلدان النامية، ثمة حاجة للقيام، بدعم فعال من المجتمع الدولي، بتهيئة بيئة مواتية تفضي إلى استخدام وتمويل تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

٤١- ومما يساعد في خفض تكاليف المعاملات توفر مرافق نقل تتميز بالكفاءة وترتيبات لتيسير التجارة. وهذه تعتبر أساسية لتحسين القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات في البلدان النامية وتيسير مشاركتها في التجارة الدولية. وهذه مسألة مهمة بصفة خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الصدد، أدت التدابير الأمنية التي بدأ تطبيقها مؤخراً إلى تغيير بيئة النقل الدولي للسلع. ويلزم إيلاء اعتبار خاص لتأثير هذه التدابير على تجارة البلدان النامية وللدعم الذي سيحتاج إليه تنفيذها.

باء - استجابة السياسات العامة ومساهمة الأونكتاد

٤٢- إن بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية يتطلبان بذل جهد جماعي ومتضافر، ولا سيما من قبل البلدان النامية المعنية، وكذلك من قبل بلدان المنشأ والمستثمرين والمجتمع الدولي ككل.

٤٣- ويتطلب تحسين القدرة التنافسية وضع سياسات وطنية مدروسة ومحددة وشفافة من أجل تعزيز الارتقاء المنهجي بمستوى القدرات الإنتاجية المحلية. وهذه السياسات تشمل مجموعة واسعة من المجالات منها الاستثمار، وتطوير المؤسسات، والتكنولوجيا، وسياسة المنافسة^(٥)، وتكوين المهارات، وتطوير الهياكل الأساسية، والجوانب المؤسسية لبناء القدرة الإنتاجية، والسياسات التي يمكن أن تسهم في تيسير تدفقات الاستثمار الوافدة المستمرة، مثل مخططات ضمان الاستثمار والتدابير المتصلة بترويج الاستثمار وحمايته. ثم إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل والمعلومات والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق، وهي جميعها عناصر أساسية بالنسبة للقدرة التنافسية للشركات، تتطلب سياسات وبرامج وأطراً مؤسسية محددة. ومن العناصر الهامة

المكونة لأية مجموعة شاملة من سياسات التكنولوجيا ما يتمثل في توفير الحوافز لأغراض البحث والتطوير، وضمان إسهام الإطار الخاص بحقوق الملكية الفكرية في التطوير التكنولوجي، واتخاذ تدابير لتطوير قاعدة الموارد البشرية.

٤٤- ويتطلب تعزيز مساهمة التدفقات الاستثمارية النظر في السياسات والإجراءات التي يمكن لبلدان المنشأ أن تتخذها لتشجيع تدفقات الاستثمار المستمرة وحفز النمو والتنمية الاقتصاديين. ويمكن لبلدان المنشأ أن تساعد في جمع ونشر المعلومات المتصلة بالفرص الاستثمارية المتاحة في البلدان النامية. كما يمكنها أن تشجع نقل التكنولوجيا وأن توفر مختلف أشكال الحوافز المالية والضريبية وأن تساعد في تخفيف المخاطر، عن طريق القيام مثلاً بتوفير التأمين للاستثمارات ضد المخاطر التي لا يمكن تغطيتها عادة من خلال سوق التأمين الخاص. ويمكن لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أن يعزز المدخرات والاستثمارات الوطنية وأن يكون بمثابة محفز إضافي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويلزم إجراء المزيد من التحليل من أجل تقييم مدى فعالية مختلف التدابير ومدى تأثير تدابير بلد المنشأ على التنمية والكيفية التي يمكن بها زيادة هذا التأثير إلى أقصى حد. وهذه التدابير لا تساعد البلدان النامية فحسب بل إنها تتيح أيضاً لبلدان المنشأ ومجتمع الأعمال فيها فرصاً جديدة للاستثمار والتجارة.

٤٥- وتمثل الشركات الخاصة أدوات هامة للتنمية في شتى أنحاء العالم. فللشركات الفاعلة، وبخاصة الشركات عبر الوطنية، في نطاق عمل كل منها، دور هام في دعم نقل التكنولوجيا وإقامة الروابط بالموردين وإتاحة وصول البلدان النامية إلى أسواق الصادرات. وقد تم الاعتراف بمسؤولية الشركات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ. [ومسؤولية الشركات [تستتبع] [تشمل]] الاضطلاع [يمكن للشركات الفاعلة أن تضطلع] بدور إيجابي في حفز عملية التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة وفي دعم التنمية الاجتماعية والبيئية والقدرة التنافسية للمؤسسات المحلية. وهناك صكوك دولية اختيارية مختلفة يمكن تحسينها وزيادة تماسكها، وهي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل المساعدة في زيادة مساهمة الشركات الفاعلة، وبخاصة الشركات عبر الوطنية، في تعزيز أهداف التنمية.]

٤٦- وفي مجال وضع سياسات الاستثمار، يتمثل التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في المساعدة في بناء القدرة الوطنية في البلدان النامية، من خلال تحليل السياسات العامة، والتنمية البشرية والمؤسسية، بغية مساعدة هذه البلدان على المشاركة بأقصى قدر ممكن من الفعالية في المناقشات المتعلقة باتفاقات الاستثمار.

٤٧- وإن تطوير هياكل أساسية وخدمات تتميز بالكفاءة في مجالات النقل والاتصالات والعمليات اللوجستية، وهي جميعها عوامل استراتيجية في بناء القدرة التنافسية للمؤسسات والمحافظة عليها، هو أمر يتطلب الاهتمام به على سبيل الأولوية في البلدان النامية. ويلزم الأخذ بنهج وطني شامل لتعزيز استخدام وتطوير القدرات التجارية وقدرات النقل بالتعاون، حسب مقتضى الحال، مع البلدان المجاورة عن طريق القيام، حسب الاقتضاء، بإجراء إصلاحات مؤسسية، وإقامة الشراكات العامة/الخاصة، وتكييف الأطر القانونية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وتنمية قدرات التنظيم الإداري. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إيلاء اهتمام خاص للتخفيف من حدة التحديات التي تثيرها المعوقات المتصلة بموقع البلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وفيما يتعلق بتيسير التجارة، ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات لتنفيذ التدابير، حيثما

يلزم، على أساس القواعد والمعايير والتوصيات المتفق عليها دولياً. وقد أصبحت التدابير المنسقة لتيسير التجارة تنسجم بأهمية متزايدة بالنسبة لتعزيز الكفاءة، وخفض تكاليف المعاملات، والمحافظة على القدرات التوريدية، وبخاصة على ضوء الاعتبارات الأمنية الحالية. ولدى اتخاذ الإجراءات واستخدام المعدات اللازمة للامتثال لمتطلبات الأنظمة الأمنية، ينبغي للبلدان أن تقرن هذه الإجراءات بتدابير لتيسير التجارة من أجل تهيئة بيئة تجارية تكون في الوقت نفسه أكثر أمناً وأكثر كفاءة بالنسبة لجميع الشركاء الدوليين. وسوف يلزم إيلاء اهتمام خاص لتأثير التدابير الأمنية على تجارة البلدان النامية ولما سيتطلبه تنفيذ هذه التدابير من دعم.

٤٨- ولكي تتمكن البلدان النامية من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصال، من المهم أن تتم صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات خاصة بهذه التكنولوجيات. وهذا يتطلب اشتراك جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع العام، ومجتمع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية. ومن أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وبغية إتاحة توزيع فوائد هذه التكنولوجيات على نطاق أوسع، ينبغي ربط هذه الاستراتيجيات بغيرها من السياسات الإنمائية، مثل تلك السياسات المتصلة بالتعليم والتجارة والاستثمار، كما ينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تشمل البعد الخاص بنوع الجنس. ولقد حددت فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التابعة للأمم المتحدة الحاجة الملحة إلى تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان النامية في صياغة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبار ذلك أحد المجالات ذات الأولوية في عملها. وتدعو خطة عمل مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الموجهة نحو التنمية لصالح الجميع، وبخاصة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعزيز الابتكار، وتحقيق المكاسب في الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، ومكافحة الفقر. وبالتالي فإن المشاركة الفعالة للبلدان النامية في المداوولات الدولية وعملية صنع القرارات على المستوى الدولي بشأن القضايا ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مثل نظام النطاقات المخصصة وإدارة شبكة الإنترنت، تشكل عنصراً حيوياً مكملاً لجهود التنمية الوطنية المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

مساهمة الأونكتاد

٤٩- يتمثل الهدف من العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال في مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تصميم وتنفيذ سياسات فاعلة لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، على أساس المعالجة المتكاملة لقضايا الاستثمار، ومسؤولية الشركات، ونقل التكنولوجيا والابتكار، وتطوير المشاريع وتيسير الأعمال التجارية (بما في ذلك النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال)، والقدرة التنافسية، والتنوع والقدرة التصديرية، من أجل المحافظة على مستوى عالٍ من النمو وتعزيز التنمية المستدامة.

٥٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بعمله المتعلق بالاستثمار، فضلاً عن تطوير التكنولوجيا والمؤسسات، وأن يساعد البلدان النامية - من خلال تحليل السياسات العامة، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات والتوافق في الآراء - في صياغة وتنفيذ السياسات العامة في هذا الصدد، آخذاً في اعتباره التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية. وينبغي للأونكتاد أن يولي اهتماماً خاصاً للبعد الدولي من أجل تحديد الفرص المتاحة

لإحراز التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والعقبات التي تعترض سبيل هذا التقدم. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يحدد أيضاً أنسب الاستجابات الدولية من أجل زيادة الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية إلى أقصى حد وضمان التكامل في تقديم المساعدة التقنية.

٥١- وينبغي للأونكتاد أن يحافظ على دوره الرائد في تحليل السياسات العامة فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية البلدان المضيفة، وبخاصة السبل والوسائل الكفيلة بزيادة فوائد هذا الاستثمار إلى أقصى حد وخفض تكاليفه إلى أدنى حد من خلال تنفيذ السياسات الملائمة في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. وينبغي للأونكتاد أن يقوم بجمع وتحليل البيانات وأن يجري بحثاً موجهاً نحو السياسة العامة فيما يتعلق بقضايا الاستثمار المتصلة بالتنمية، بما في ذلك التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية التصنيع وتنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات التصديرية، وتنمية الموارد البشرية، وإقامة الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية، وأفضل الممارسات لتشجيع تدفقات الاستثمار والاستفادة منها.

٥٢- وينبغي للأونكتاد، فيما يضطلع به من عمل تحليلي، أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من القنوات. كما ينبغي له أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية، وأن يحدد أفضل الممارسات في مجال نقل التكنولوجيا ويقيم مدى فعالية السياسات التي تهدف إلى بناء القدرة الابتكارية المحلية، بما في ذلك دور حقوق الملكية الفكرية. وينبغي للأونكتاد، علاوة على ذلك، أن يساعد البلدان النامية في تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ الشروط المتعلقة بنقل التكنولوجيا الواردة في الاتفاقات الدولية، وفي زيادة الفوائد المحتملة لهذه الاتفاقات إلى أقصى حد.

٥٣- وينبغي للأونكتاد أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستفادة منه، وذلك بوسائل منها مساعدة هذه البلدان في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار، والمساعدة في صياغة التشريعات واللوائح ذات الصلة بما يتوافق مع الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان. ويمكن لعمليات استعراض سياسات الاستثمار ومتابعتها، والمساعدة المقدمة للوكالات الوطنية لترويج الاستثمار، أن تؤدي دوراً خاصاً في هذا الصدد.

٥٤- وينبغي للأونكتاد أن يدرس المشاكل الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية في بناء القدرات الإنتاجية، ولا سيما الكيفية التي يمكن بها الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذه البلدان، وكيفية زيادة مساهمة الاستثمار في تعزيز القدرة التنافسية، وتنويع المنتجات والأسواق، ومزايا التخصص. وللبرامج الخاصة الرامية إلى المساعدة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستفادة منه، بما في ذلك من خلال أدلة الاستثمار والخدمات الاستشارية، دور في هذا الصدد.

٥٥- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات بشأن أفضل الممارسات لحفز تطوير المشاريع وتحديد السبل والوسائل التي تمكن المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، من

استيفاء المعايير الدولية، بما في ذلك معايير المحاسبة، فضلاً عن الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة من خلال الربط الشبكي وإقامة الشراكات. وينبغي للأونكتاد، بصفة خاصة، أن يحلل الروابط القائمة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية المنتسبة من أجل زيادة فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية لمؤسسات البلدان النامية.

٥٦- وينبغي للأونكتاد أن يدرس الإمكانيات التي تنطوي عليها اتفاقات الاستثمار فيما يتعلق بتيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز قدرة البلدان على تنفيذ سياسات ذات وجهة إنمائية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل أداء دوره كمحفّل لتبادل الخبرات وبناء توافق الآراء بشأن صياغة الترتيبات المتعلقة بالاستثمار ونقل التكنولوجيا، بغية تعزيز السبع الإنمائي لتلك الترتيبات. وينبغي أن يشتمل هذا العمل على زيادة توضيح القضايا الرئيسية المطروحة وعلى استعراض للتجارب في تنفيذ الالتزامات الدولية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يدرس الآثار الإنمائية لترتيبات الاستثمار ونقل التكنولوجيا التي يجري النظر فيها بغية زيادة مساهمتها إلى أقصى حد في عملية التنمية.

٥٧- وينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلات في مجال السياسة العامة وأن يجمع قوائم جرد لأفضل الممارسات فيما يتصل بالتدابير التي تتخذها بلدان المنشأ وذلك من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. كما ينبغي له أن يطور وينفذ الأنشطة ذات الصلة بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بغية مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من هذه المبادرات.

٥٨- وينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلات في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بالسبل والوسائل الكفيلة بتعزيز المساهمة الإيجابية للشركات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة، مع مراعاة المبادرات الدولية القائمة في هذا المجال. وينبغي للأونكتاد أن يعمل على وضع **[مبادئ]** **[مبادئ توجيهية]** بشأن الممارسات الجيدة للشركات، فيما يتعلق بالبعد الإنمائي، بغية إتاحة هذه المعلومات للأطراف المهتمة بها.]

٥٩- وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدور هام في مجالات تيسير التجارة، والنقل والخدمات ذات الصلة التي تهم البلدان النامية، وينبغي له أن يواصل الاضطلاع بأعمال البحث والتحليل بغية مساعدة البلدان النامية في إنشاء إطار ملائم للعمل على صعيد السياسة العامة في مجال النقل. وينبغي له أن يقوم بتحليل وتعزيز تبادل الخبرات بشأن التطورات الجديدة المتصلة بتيسير التجارة والنقل، مع التشديد تحديداً على تأثير هذه التطورات على البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أن يقوم، بالتشاور مع المنظمات الدولية المختصة، بمتابعة التطورات الراهنة والناشئة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، وأن يحلل آثارها بالنسبة للبلدان النامية، وأن ييسر تبادل الآراء والخبرات فيما بين الأطراف المهتمة من أجل المساعدة في تهيئة بيئة تيسر التجارة الدولية وتتسم بالأمن.

٦٠- ومن أجل تيسير نقل الدراية العملية إلى البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد تعزيز المساعدة التي يقدمها لبناء القدرات في مجال النقل، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط، والخدمات اللوجستية، والأطر القانونية، والنقل بالحاويات وآثاره الدولية.

٦١- وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعزز ترويج الأعمال التجارية الإلكترونية. وينبغي أن تشمل هذه المساعدة على استحداث وتطبيق آليات لرصد وقياس مجمل التطورات التي تحدث في الاقتصاد الرقمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان. وينبغي للأونكتاد أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في تطوير الأعمال التجارية الإلكترونية في القطاعات التي تنسم بأهمية اقتصادية والتي تتمتع بقدرة تصديرية، وذلك من خلال الأخذ بخليط من السياسات المتعلقة بقطاعات محددة والبرامج التدريبية ونشر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٦٢- وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدوره كمحفّل تناقش فيه البلدان النامية قضايا السياسات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وينبغي له أن يساعد البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة وأن يسهم في تنفيذ إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات في مجال اختصاص الأونكتاد، بما في ذلك ما يتعلق بالجوانب الإنمائية الرئيسية للقضايا التي ظلت معلقة في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات وفي التحضير للمرحلة الثانية من المؤتمر المقرر عقدها في تونس في عام ٢٠٠٥. ولدى الاضطلاع بهذا العمل، ينبغي للأونكتاد أن يعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

ثالثاً - ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية

ألف - تحليل السياسات

٦٣- إن التجارة ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق النمو والتنمية. وتشكل السياسات التجارية والإمائية أداة هامة بقدر ما تكون مدججة في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر التي ترمي إلى بلوغ أهداف مثل تحقيق النمو والتحول الاقتصادي والإنتاج، والتنويع، وزيادة القيمة المضافة للصادرات، وتوسيع العمالة، والقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة. وللتماسك والاتساق فيما بين السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية التي تنتهجها جميع البلدان على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف أهميتهما في زيادة مساهمة هذه السياسات إلى أقصى حد في عملية التنمية.

٦٤- وهناك ما يزيد عن ٥٠ بلداً من البلدان النامية التي تعتمد على تصدير ثلاث سلع أساسية أو أقل للحصول على ما يزيد على نصف حصائل صادراتها. وقد أدى انخفاض وتقلب الأسعار العالمية للسلع الأساسية وما يترتب على ذلك من خسائر في معدلات التبادل التجاري إلى تراجع النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية، وبخاصة في تلك الاقتصادات التي لم تشهد عملية تنويع، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، كما أن ذلك قد أسهم في تزايد مستويات الفقر والمديونية. ويضاف إلى ذلك أن القيمة المضافة التي يحتفظ بها العديد من منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية آخذة في الانخفاض في بعض القطاعات، ومن ثم فإن مشاركتهم في سلاسل القيم المحلية والدولية تشكل تحدياً رئيسياً. وقد يتزايد هذا الوضع تعقيداً من جراء تركيز الهياكل السوقية على المستويين الدولي والوطني. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان كثيراً ما تواجه صعوبات في استيفاء المعايير والمتطلبات في أسواق البلدان المتقدمة.

٦٥- ومن جهة ثانية، تتيح القطاعات الدينامية في التجارة العالمية إمكانيات تجارية جديدة ناشئة بالنسبة للبلدان النامية، ويعتبر تعزيز مشاركة هذه البلدان في تلك القطاعات أمراً هاماً بالنسبة لتحقيق مكاسب إنمائية من خلال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية الدولية. كما أن هناك فرصاً جديدة توفرها قطاعات المنتجات والخدمات الخاصة والمتخصصة وذات القيمة المضافة العالية، وهي قطاعات تتمتع فيها البلدان النامية بمزايا نسبية محتملة. ويمكن للصناعات الابتكارية أن تساعد في تعزيز الآثار الخارجية الإيجابية بينما تحافظ في الوقت نفسه على التراث والتنوع الثقافي وتعزيزهما. ولتحسين مشاركة البلدان النامية في الاستفادة من فرص النمو الجديدة والدينامية في التجارة العالمية أهميته في تحقيق مكاسب إنمائية من خلال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية الدولية، وهو يمثل عملية إيجابية تعود بالنفع على البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

٦٦- وقد بذل معظم البلدان النامية جهوداً هامة في اتجاه تحرير التجارة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، مما يبرز اهتمام هذه البلدان باستخدام التجارة كمحرك للتنمية والحد من الفقر. وهذه البلدان تستحق الاعتراف الواجب بما تبذله من جهود في هذا الصدد. وقد نجح البعض منها في المشاركة في النمو العالمي للصادرات بطريقة مستدامة.

إلا أن البعض الآخر قد أخفق في ذلك. فقد تواصل انخفاض حصة البلدان الأفريقية وقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، وتدهورت معدلات تبادلها التجاري، مما جعل من الصعب أن تستطيع هذه البلدان بناء قدرات إنتاجية وتوريدية تنافسية. وفي مواجهة هذه الحالة، التزم جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالعمل على إتاحة وصول المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس إعفائها من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص. ومن الأمور التي تتسم بنفس القدر من الأهمية [الشواغل] [الاحتياجات الخاصة] للاقتصادات الصغيرة والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، [مع مراعاة شواغل بلدان المرور العابر النامية]، وبخاصة تلك المتصلة بالأوضاع غير المؤاتية وجوانب الضعف الملازمة لها. ولا يزال التحدي القائم يتمثل في زيادة مشاركة عدد أكبر من البلدان النامية في نمو الصادرات على نطاق العالم. وفي هذا السياق، من الضروري مراعاة الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية المحددة لـ [كل بلد من] البلدان النامية، وذلك بالنظر إلى أنه ليست هناك استراتيجية تجارية وإنمائية وحيدة "تصلح للجميع".

٦٧- ولجميع البلدان مصلحة مشتركة في نجاح برنامج عمل الدوحة الذي يهدف إلى زيادة الفرص التجارية والحد من الحواجز التي تعترض التجارة فيما بين البلدان، كما يهدف إلى جعل النظام التجاري أكثر ملاءمة للتنمية. ومن شأن هذا أن يساهم في دعم وصون نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. ومن المساهمات الرئيسية لإعلان الدوحة الوزاري ما تمثل في إدراج احتياجات واهتمامات البلدان النامية في صلب برنامج عمل الدوحة. وينبغي السعي إلى تحقيق هذا الهدف الهام بغية تحقيق نتائج ملموسة موجهة نحو التنمية من خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٦٨- وكما هو محدد في برنامج عمل الدوحة وفي عملية تنفيذه، وفي توافق آراء مونتيري وقرار الجمعية العامة ١٩٧/٥٨ بشأن التجارة الدولية والتنمية، فإن المسائل التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية تشمل ما يلي:

- الحواجز التجارية، والإعانات المشوهة للتجارة، وغير ذلك من التدابير المشوهة للتجارة، ولا سيما في القطاعات التي تتسم بأهمية تصديرية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بما فيها قطاع الزراعة؛
- إساءة استخدام تدابير مكافحة الإغراق؛
- الحواجز التقنية وتدابير الصحة العامة والصحة النباتية؛
- تحرير التجارة في المصنوعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة؛
- تحرير التجارة في المنتجات الزراعية؛
- التجارة في الخدمات؛
- الذرى التعريفية، والتعريفات العالية، وتساعد التعريفات، فضلاً عن الحواجز غير التعريفية؛

- حركة تنقل الأشخاص الطبيعيين؛
 - عدم الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بحماية المعارف التقليدية والتراث الشعبي؛
 - نقل المعارف والتكنولوجيا؛
 - تنفيذ وتفسير الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وذلك بطريقة تدعم الصحة العامة؛
 - الحاجة إلى جعل الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية في إطار الاتفاقات التجارية أحكاماً أكثر دقة وفعالية وقابلية للتطبيق؛
 - الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
 - الأفضليات التجارية؛
 - القضايا الخاصة بأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة؛
 - الحل السريع والمناسب للقضايا والشواغل المعلقة المتصلة بالتنفيذ.
- ٦٩- [ويمكن لاستخدام الإجراءات المتخذة من جانب واحد والتي تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية أن يؤثر تأثيراً سلبياً على جهود التحرك في اتجاه نظام يكون مفتوحاً وغير تمييزي بحق] [ولاستخدام التدابير الاقتصادية القسرية بطرق منها فرض العقوبات التجارية من جانب واحد تأثير سلبي على جهود التحرك في اتجاه نظام مفتوح وغير تمييزي بحق].
- ٧٠- وتشكل التجارة جانباً رئيسياً من جوانب جهود التكامل الإقليمي، ويمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تشكل أداة رئيسية لتيسير التجارة بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب. وتنطوي التجارة بين بلدان الجنوب على إمكانيات كبيرة لتحقيق النمو، وهي آخذة في التوسع بسرعة وتخضع لعملية تحرير. وهذا ينبغي أن يتواصل وأن يشجع. ويشكل النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية أحد الأدوات المتاحة للبلدان النامية، فهو يتيح فرصاً تجارية إضافية، وبخاصة لصالح أقل البلدان نمواً.
- ٧١- وتنطوي عملية التحرير، بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية، فيما يتصل بالسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، على فوائد هامة للنظام التجاري العالمي ككل، ومن شأنها أن تسهم في تعزيز التجارة بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.
- ٧٢- ويمكن تحقيق التعاضد بين التجارة والبيئة، وينبغي السعي إلى تحقيق هذا الهدف بطريقة تتوافق مع نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به.

٧٣- ولسياسات المنافسة التي تتلاءم على أفضل وجه مع الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية أهميتها بالنسبة لهذه البلدان من حيث الحماية من السلوك المانع للمنافسة في أسواقها الداخلية وكذلك من حيث التصدي الفعال لمجموعة من الممارسات المانعة للمنافسة في الأسواق الدولية، وهي ممارسات كثيراً ما تقلص إلى حد كبير الآثار الإيجابية لتحرير التجارة بالنسبة للمستهلكين وللمؤسسات، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

باء - استجابة السياسات العامة ومساهمة الأونكتاد

٧٤- ينبغي أن تكون السياسات التجارية للبلدان النامية متلائمة مع احتياجاتها وظروفها وأن تدمج في سياسات التنمية الوطنية وأن تهدف إلى الحد من الفقر، ودعم النمو، والتنمية المستدامة، فضلاً عن المساواة بين الجنسين. وتشكل زيادة القيمة المضافة للصادرات، والاستغلال الكامل للأفضليات، وتعزيز التنوع، وزيادة المحتوى المحلي والمضمون المعرفي، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي، والمعارف التقليدية، والحصول على الخدمات الأساسية، وسائل محتملة لبلوغ هذه الغايات من شأنها أن تعزز الفرص المتاحة لسكان البلدان النامية الذين تتزايد أعدادهم. ولدى تنفيذ السياسات التجارية الوطنية والسياسات ذات الصلة بالتجارة، ينبغي للبلدان النامية أن تأخذ بنهج استراتيجي متسلسل على نحو مناسب لإزاء عملية التحرير بعد إجراء تحليل دقيق للإمكانيات التصديرية للقطاعات الرئيسية. ومن شأن تدعيم البيئة المواتية للتجارة والاستثمار والأعمال التجارية، من خلال اعتماد ما هو مناسب من التدابير والشروط المحلية، أن يساعد في تشجيع الاستثمار المحلي والإقليمي والدولي.

٧٥- وينبغي التركيز، بشكل منسق، على الصعوبات التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فالجهود التي تبذلها هذه البلدان لإعادة هيكلة وتنوع قطاعات السلع الأساسية فيها وتعزيز القدرة التنافسية لهذه القطاعات، بما في ذلك من خلال التجهيز المحلي للسلع، ينبغي أن تُدعم بوسائل من بينها تحسين إمكانية وصول السلع إلى الأسواق على أساس آمن ويمكن التنبؤ به، وتوفير ما يكفي من المساعدة التقنية والمالية، وتعزيز القدرات وتدعيم المؤسسات في القطاعين العام والخاص. ومن شأن الاستثمارات في الهياكل الأساسية، والإصلاحات الهيكلية المحلية، والسياسات المالية المتحوطة والشفافة، أن تشجع الاستثمار الإنتاجي في قطاع السلع الأساسية. وينبغي استعراض مخططات التمويل التعويضي القائمة بغية تقييم مدى فعاليتها وجعلها، حسب الاقتضاء، أكثر ملاءمة للمستعملين فضلاً عن زيادة إمكانية التنبؤ بها وربما الجمع بينها وبين الأدوات الحديثة لإدارة المخاطر وتقاسمها. وينبغي استكشاف إمكانيات التكامل والتعاون الإقليميين في تحسين فعالية قطاعات السلع التقليدية ودعم جهود التنوع. وينبغي إيلاء اعتبار جدي للمقترحات ذات الصلة الواردة في تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية^(٦)، والنتائج ذات الصلة للمناقشات التي جرت في الدورة الخمسين لمجلس التجارة والتنمية وفي الجمعية العامة بشأن هذا التقرير. وينبغي تشجيع تقديم الدعم لمشاريع تنمية السلع الأساسية - وبخاصة المشاريع التي تستند إلى السوق - ولإعداد هذه المشاريع في إطار الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية. ومن المهم أيضاً أن تعالج بالكامل مشكلة قطاع القطن التي تواجه البلدان الأفريقية وذلك على الصعيد الوطني وفي المحافل ذات الصلة على الصعيد الدولي.

٧٦- وتشكل الزراعة عنصراً أساسياً في المفاوضات الراهنة. وينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها اتفاقاً دولياً والتي تتجسد في الأركان الثلاثة للولاية التي اعتمدت في الدوحة، ألا وهي إجراء تحسينات كبيرة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق؛ وتخفيض جميع أشكال إعانات الصادرات بغية إلغائها تدريجياً؛ وإجراء تخفيضات كبيرة لتدابير الدعم المحلي المشوهة للتجارة. وينبغي للمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة أن تتمحور عن نتائج تكون متوافقة مع الطموح المعبر عنه في الولاية التي اعتمدت في الدوحة. ويجب أن تشكل المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح البلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات، ويجب أن تأخذ هذه المعاملة في الاعتبار الكامل الاحتياجات الإنمائية بطريقة تتوافق مع الولاية المعتمدة في الدوحة، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وسوف يتم أخذ الشواغل غير التجارية للبلدان في الاعتبار، حسبما ينص عليه الاتفاق المتعلق بالزراعة، طبقاً لما ورد في الفقرة ١٣ من إعلان الدوحة الوزاري.

٧٧- وينبغي أن يتم بصورة فعالة تنفيذ قرار مراكش الوزاري بشأن التدابير الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء.

٧٨- وينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تحرير وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في إطار برنامج عمل الدوحة وذلك بهدف تخفيض التعريفات الجمركية أو إلزائها حسب الاقتضاء، بما في ذلك الذرى التعريفية والتعريفات العالية والتصاعد التعريفي، فضلاً عن الحواجز غير التعريفية، وبخاصة التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي أن تأخذ المفاوضات في الاعتبار الكامل الاحتياجات والاهتمامات الخاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال عدم اشتراط تطبيق متطلبات المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً في مجال الالتزامات المتعلقة بالتخفيض.

٧٩- ولجميع قطاعات الخدمات دور في تنمية البلد، وينبغي للحكومات أن تولي الأولوية الواجبة للسياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الخدمات، وكذلك لمبدأ التحرير التدريجي، مع مراعاة الواجبة لأهداف السياسة الوطنية ومستوى التنمية التي بلغها كل بلد من البلدان، حسبما تنص عليه المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وينبغي للمفاوضات المتصلة بتجارة الخدمات أن تراعي مراعاة تامة الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات - بما في ذلك في ديباجته، وفي المادتين الرابعة والتاسعة عشرة منه - فضلاً عن الأحكام المتصلة بالتنمية والواردة في المبادئ التوجيهية والإجراءات التي حددتها منظمة التجارة العالمية للمفاوضات بشأن تجارة الخدمات، بما في ذلك ما يتعلق بالالتزامات الفعلية المتعددة الأطراف بشأن قطاعات الخدمات وطرق التوريد التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا السياق، تشدد البلدان النامية على الأهمية التي تعلقها على التحرير الفعال للحركة المؤقتة لتنقل الأشخاص الطبيعيين في إطار طريقة التوريد الرابعة. بموجب الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات. وينبغي إيلاء اهتمام لعملية وضع القواعد المتعددة الأطراف في مجال الخدمات، مع مراعاة مصالح وشواغل البلدان النامية. وينبغي للمفاوضات المتعلقة بخدمات الهياكل الأساسية أن تولي الاهتمام الواجب لشواغل جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية للجميع.

٨٠- وإن المعايير واللوائح التقنية يجب أن توضع بصورة شفافة وأن تطبق دون تمييز، وينبغي ألا تسبب عقبات لا داعي لها أمام التجارة. وينبغي مواصلة تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية وبدعم في مجال بناء القدرات لتمكينها من استيفاء المعايير بصورة فعالة. وبالإضافة إلى الصعوبات المواجهة في استيفاء المعايير، فإن التحديات الأخرى التي تواجه في مجال دخول الأسواق تظل تشكل شأغلاً رئيسياً في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتمتع بإمكانية الوصول الفعلي إلى الأسواق، وينبغي معالجة هذه التحديات معالجة وافية حسب الاقتضاء.

٨١- وبالإضافة إلى ذلك، فإن إلغاء جميع التدابير الاقتصادية والقسرية المتخذة من جانب واحد ضد البلدان النامية، بما يتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، ينبغي أن يظل يشكل أولوية من أولويات المجتمع الدولي.]

٨٢- وتنسم القضايا والشواغل المعلقة فيما يتصل بالتنفيذ بأهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية، وينبغي أن تتم معالجتها بطريقة تتوافق مع برنامج عمل الدوحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والوفاء بتكاليف التكيف والتكاليف الاجتماعية.

٨٣- وينبغي النظر إلى الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية باعتبارها تشكل أداة إنمائية تعالج الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وينبغي أن يتم استعراض هذه الأحكام بغية جعلها أكثر دقة وفعالية وقابلية للتنفيذ بهدف تحقيق جملة أمور منها تيسير اندماج البلدان النامية اندماجاً أكمل وعلى نحو مفيد في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد. وينبغي مواصلة العمل المضطلع به حتى الآن بشأن مقترحات المعاملة الخاصة والتفاضلية المتصلة باتفاقات محددة، فضلاً عن القضايا الشاملة لعدة قطاعات، من أجل التوصل إلى نتائج معقولة وذات وجهة إنمائية بما يتوافق مع الأهداف المحددة في إعلان الدوحة.

٨٤- ويلزم إحراز تقدم سريع في اتجاه معالجة الاهتمامات الرئيسية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك قيام البلدان المتقدمة بإتاحة وصول المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس آمن ويمكن التنبؤ به مع إعفائها من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، وتُحث البلدان الأخرى على إتاحة إمكانيات معقولة لوصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. بما يتوافق مع إعلان الدوحة الوزاري؛ وتنفيذ الالتزام المعقود في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص؛ وتقديم المساعدة في معالجة الصعوبات التي تواجه في الامتثال لقواعد المنشأ، فضلاً عن معايير المنتجات والمعايير البيئية في إطار المخططات التفضيلية؛ وتعزيز المساعدة التقنية والمالية والمساعدة في مجال بناء القدرات بصورة عامة.

٨٥- وينبغي إيلاء اعتبار خاص للمشاكل التي تنفرد بها الاقتصادات النامية الصغيرة **[والضعيفة]**، بما فيها الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وينبغي إيلاء الأولوية للتنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لـ **[برنامج عمل المآتي وإعلان المآتي الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية]** **[إعلان المآتي الوزاري وبرنامج عمل المآتي: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان**

النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية]. ويجب بذل قصارى الجهود لضمان الاختتام الناجح للاجتماع الدولي بشأن الاستعراض الذي سيشمل فترة عشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي سيعقد في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠٠٤ والذي ينبغي أن يساهم في الإدماج المفيد للبلدان النامية الجزرية الصغيرة في النظام التجاري الدولي وفي الاقتصاد العالمي. [وينبغي مواصلة برنامج عمل الدوحة بشأن الاقتصادات الصغيرة بغية اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لمعالجة القيود المحددة التي تواجه الاقتصادات الصغيرة (و) الضعيفة في الاندماج على نحو أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف]. [وينبغي العمل بنشاط، بما يتوافق مع برنامج عمل الدوحة، على دراسة المسائل المتصلة بتجارة الاقتصادات الصغيرة الضعيفة، وصياغة الاستجابات لهذه القضايا ذات الصلة بالتجارة من أجل تيسير إدماج هذه البلدان على نحو أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف].

٨٦- وينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يطبقوا تطبيقاً كاملاً وأميناً المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن انضمام أقل البلدان نمواً إلى عضوية المنظمة. وينبغي أن تكون عملية انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية متوافقة مع اتفاقات المنظمة ومع مركز هذه البلدان بوصفها بلداناً نامية. كما أن انضمام البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ينبغي أن يكون متوافقاً أيضاً مع اتفاقات المنظمة ومع مركز هذه البلدان.

٨٧- وينبغي وضع وتنفيذ تدابير إيجابية ومناسبة للتخفيف من الأثر السلبي لتآكل الأفضليات الناشئ عن جملة أمور منها المفاوضات الجارية بشأن الوصول إلى الأسواق. وهناك، بالإضافة إلى ذلك، حاجة ملحة لتعزيز استخدام المخططات التفضيلية، بما في ذلك من خلال تطبيق قواعد منشأ ومعايير أقل إرهاباً، مثل المرونة في التراكم، بما يلائم القدرة الإنتاجية للبلدان النامية ويتيح لها مجالاً أوسع للحصول على المدخلات من بلدان نامية أخرى؛ وزيادة المساعدة التقنية؛ وإشاعة الوعي لدى منظمي المشاريع في ما يتعلق باستخدام الأفضليات التجارية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان المعتمدة على الأفضليات في جهودها الرامية إلى تنويع قاعدة صادراتها وإيجاد أسواق جديدة للصادرات. كما ينبغي وضع استراتيجيات لتعزيز تكيف الشركات والصناعات المعتمدة على الأفضليات مع الأسواق الدولية الأكثر انفتاحاً.

٨٨- وينبغي للسياسات التجارية والبيئية أن تكون متعاضدة وأن تسترشد بنهج موجه نحو التنمية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي بذل جهود لتحديد وتعزيز الأهداف والخدمات البيئية التي تتسم بأهمية تصديرية فعلية ومحتملة بالنسبة للبلدان النامية، فضلاً عن رصد التدابير البيئية التي تؤثر على صادرات البلدان النامية.

٨٩- وينبغي إيلاء اهتمام كامل وتقديم الدعم لحماية وصون وتعزيز المعارف والمبتكرات والممارسات التقليدية والموارد البيولوجية للبلدان النامية.

٩٠- وينبغي بذل جهود لمنع وإزالة الهياكل والممارسات المانعة للمنافسة [وتعزيز مسؤولية الشركات الفاعلة ومساءلتها] على المستويين الوطني والدولي، مما يمكن المنتجين والمؤسسات والمستهلكين في البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة. وينبغي أن يكمل ذلك بإشاعة ثقافة المنافسة وتحسين التعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة. وتُشجّع البلدان النامية على النظر، كمسألة ذات أهمية، في وضع قوانين وأطر للمنافسة تتناسب على أفضل وجه مع احتياجاتها الإنمائية، على أن تكمل هذه القوانين والأطر بتوفير المساعدة التقنية والمالية لبناء القدرات، مع مراعاة الكاملة لأهداف السياسة الوطنية وقيود القدرات.

٩١- وللعلاقة بين التجارة والديون والتمويل، والعلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا، أهميتهما بالنسبة للبلدان النامية. ووفقاً للولاية التي اعتمدت في الدوحة، ينبغي مواصلة العمل المضطلع به في هذه المجالات سعياً إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها. ومن شأن هذا أن يؤدي، في جملة أمور، إلى المساهمة في زيادة تدفقات التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وتدعيم تماسك السياسات التجارية والمالية الدولية، وإيجاد حل مستديم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية.

٩٢- وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية من أجل زيادة مشاركتها في القطاعات الدينامية والاستفادة منها ورعاية وحماية وتعزيز صناعاتها الإبداعية.

٩٣- وينبغي للشركاء الإنمائيين أن يواصلوا المساهمة في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي في ما بين بلدان الجنوب وكذلك التجارة بين الشمال والجنوب. ويشكل النظام الشامل للأفضليات التجارية في ما بين البلدان النامية أداة لحفز التجارة بين بلدان الجنوب، ويعتبر تنشيط هذه الأداة أولوية هامة. وينبغي للبلدان النامية أن تواصل الاستفادة من التعاون التجاري والاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي من أجل زيادة التدفقات التجارية.

٩٤- وينبغي للعمل الجاري في إطار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي أن يواصل مراعاة شواغل واهتمامات البلدان النامية. كما ينبغي للسياسات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق وسياسات الاستثمار أن تشجّع استدامة القدرات التوريدية على المدى البعيد في البلدان النامية. وينبغي مواصلة تزويد هذه البلدان بمزيد من المساعدة المالية والتقنية لكي تستطيع أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى إزالة الاختناقات الإجرائية والمؤسسية من أجل خفض تكاليف المعاملات من خلال تنفيذ تدابير لزيادة كفاءة النقل والتجارة وتحسين المعايير ومراقبة الجودة.

٩٥- وفي حين يجب على البلدان النامية أن تواصل تحمل المسؤولية عن تنميتها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد هذه البلدان، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في جهودها الرامية إلى تنمية قدراتها البشرية والمؤسسية [والقانونية والقضائية] والتنظيمية وقدراتها في مجال البحث والتطوير وهياكلها الأساسية لأغراض المشاركة الفعالة والمستنيرة والمفيدة في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي ومن أجل المفاوضات الفعالة بشأن التجارة الدولية والمجالات ذات الصلة. وينبغي تخصيص ما يكفي من الموارد لهذه الأغراض، وبخاصة ضمن الإطار الذي تحدده استراتيجيات

وأولويات التنمية الوطنية [واستراتيجيات الحد من الفقر] بما فيها تلك التي تهدف إلى الحد من الفقر] التي تدمج الاحتياجات للمساعدة وبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، بما فيها الاحتياجات في جانب العرض.

مساهمة الأونكتاد

٩٦- ينبغي للأونكتاد أن يدعم ويعزز تنفيذ خطة عمل بانكوك في إطار الأركان الثلاثة لعمله. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للأونكتاد:

- أن يواصل رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي والاتجاهات في التجارة الدولية من منظور إنمائي، وأن يحلل بصفة خاصة القضايا التي تهم البلدان النامية؛
- أن يجري استعراضات قطاعية بشأن القطاعات الدينامية للتجارة العالمية؛
- أن يساعد في بناء توافق الآراء والثقة؛
- أن يساعد في تنمية قدرات البلدان النامية على تحديد أولوياتها التفاوضية وعلى التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، بما في ذلك في إطار برنامج عمل الدوحة؛
- أن يعزز دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ واستعراض السياسات والخيارات التجارية والوطنية وتلك المتصلة بالتجارة بغية تحقيق أقصى زيادة في حصتها من التجارة العالمية؛ ورصد وتحليل تأثير السياسات ذات الصلة بالتجارة، وبخاصة سياسات الشركاء التجاريين الرئيسيين، على البلدان النامية؛
- أن يساعد في تدعيم الموارد البشرية والدراية العملية والكفاءات والأطر المؤسسية والتنظيمية والهياكل الأساسية في مجال التجارة؛
- أن يضع مقاييس للتنمية من أجل تقييم مدى فعالية اندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي ومدى استفادتها منه.
- أن يساعد في ضمان ألا تؤدي الممارسات المانعة للمنافسة إلى إعاقة أو إبطال تحقيق الفوائد التي ينبغي أن تنشأ عن عملية التحرير في الأسواق المعولمة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛
- أن يساعد البلدان النامية في إدماج الشواغل التجارية والإنمائية في خططها الإنمائية الوطنية وفي استراتيجيات الحد من الفقر، وكذلك في تنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات.

٩٧- كما ينبغي للأونكتاد أن يدرس ويرصد العلاقة بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، وأن يدعم التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة في ما بين بلدان الجنوب. وينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، أن يساعد البلدان النامية في دعم وتعزيز قدراتها في مجال السياسة التجارية على المستوى الإقليمي، بما في ذلك ما يتصل بجوانب مثل الاستثمار، وبناء المؤسسات الإقليمية، ووضع المعايير، وتنظيم الأعمال التجارية، وأن يقدم الدعم لجهود التكامل الإقليمي.

٩٨- وينبغي للأونكتاد أن يبحث سبل تحسين استخدام الأفضليات التجارية وسبل زيادة إمكانية التنبؤ بمخططات الأفضليات، وينبغي له أن يواصل عمله بشأن مسألة تآكل الأفضليات. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم ما يقدمه من دعم من أجل تنشيط النظام الشامل للأفضليات التجارية في ما بين البلدان النامية وغير ذلك من المبادرات التي تحفز التجارة في ما بين بلدان الجنوب، ومن أجل الاستفادة منها.

٩٩- وينبغي للأونكتاد أن يقدم دعماً تقنياً معززاً للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك قبل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأثناء هذه العملية وخلال متابعتها. [وفي هذا الصدد، ينبغي أيضاً تقديم المساعدة لدعم انضمام البلدان النامية المصدرة للنفط].

١٠٠- وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تعزيز قدراتها على زيادة مشاركتها في تجارة الخدمات العالمية، بما في ذلك تقييم قدراتها في مجال تجارة الخدمات، وبخاصة في المجالات الجديدة والناشئة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وكذلك في مجالات مثل خدمات الهياكل الأساسية والخدمات السياحية، ولا سيما النهوض بالسياحة المستدامة فضلاً عن حركة التنقل المؤقتة للأشخاص الطبيعيين. وينبغي للأونكتاد أن يبحث جميع المسائل المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات، بما في ذلك طريقة التوريد الرابعة، والاستفادة من الأفكار المتبصرة الناشئة عن عمله التحليلي من أجل المساعدة في تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الخدمات المحلية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بعمله التحليلي المتصل بقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات واللوائح التنظيمية المحلية. وينبغي له أن يواصل تقييم الروابط القائمة بين طرق توريد الخدمات وبخاصة الروابط بطريقة التوريد الأولى.

١٠١- وينبغي للأونكتاد أن يواصل رصد التطورات في أسواق السلع الأساسية وأن يساعد البلدان النامية، وبخاصة تلك الأكثر اعتماداً على السلع الأساسية من بينها، في صياغة استراتيجيات وسياسات للاستجابة للتحديات في أسواق السلع الأساسية، بما في ذلك العرض المفرط، ومعالجة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة الحد من الفقر. وينبغي له أن يحلل ويعزز تبادل المعلومات بشأن أسواق السلع الأساسية والتجارب في ما يتعلق بالعوامل وقضايا السياسة العامة والاستجابات التي تؤثر في القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية وذلك من أجل المساهمة في عملية التنويع، وزيادة القيمة المضافة، وتعزيز فعالية المشاركة في سلاسل التوريد، وذلك بوسائل منها المساعدة في بناء القدرات؛ وتحليل ودعم تطوير آليات وقدرات مناسبة وفعالة للاستجابة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وللتخفيف من حدة النقص في حصائل الصادرات، وبخاصة عن طريق تحسين القدرة على استخدام أدوات حديثة لإدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية بالإضافة إلى الأدوات

المالية؛ والقيام، حسب الاقتضاء، بمتابعة التوصيات الموجهة إلى الأونكتاد في تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله بشأن المنتجات الزراعية ومنتجات الحرجة ومصائد الأسماك، والمعادن والفلزات، والنفط والمنتجات النفطية. كما ينبغي له أن يساعد في بناء شراكات فعالة في ما بين الجهات صاحبة المصلحة بهدف التوصل إلى حلول قابلة للاستمرار والأخذ بنتهج مستدامة لمعالجة مشاكل السلع الأساسية، بما في ذلك عن طريق تدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص في سلاسل السلع الأساسية بغية ضمان التوصل، بوسائل منها تطبيق المبادئ المستندة إلى السوق، إلى توزيع أكثر إنصافاً للإيرادات والفوائد على امتداد سلسلة التوريد ودعم التنوع. وينبغي له أن يضمن عمله منظوراً إقليمياً. وينبغي للأونكتاد والصندوق المشترك للسلع الأساسية أن يعززا التعاون بينهما.

١٠٢- وينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، للبعد الإنمائي للملكية الفكرية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بما يشمل التحسينات في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والأبعاد والآثار الإنمائية لإقرار وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن حماية المعارف التقليدية والموارد الجينية والتراث الشعبي، وتقاسمها على نحو عادل ومنصف دون الإخلال بالعمل المضطلع به في محافل أخرى.

١٠٣- كما ينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلات بشأن الجوانب التجارية والإنمائية للمشاريع المفتوحة والتعاونية، بما في ذلك البرمجيات المفتوحة المصدر، مع التركيز على البعد الإنمائي. وينبغي لهذا العمل أن يولي اهتماماً خاصاً لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

١٠٤- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم للبلدان النامية بشأن المسائل التي تنطوي عليها العلاقة بين التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، والمعارف التقليدية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والقضايا المتعلقة بوضع العلامات البيئية وتكاليف إصدار الشهادات، ومتابعة القضايا ذات الصلة بالتجارة والواردة في خطة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرغ. وينبغي للأونكتاد أن يعزز العمل المضطلع به بشأن مبادرة التجارة البيولوجية وفي إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بشأن بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية.

١٠٥- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تعزيز العمل التحليلي وأنشطة بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية في معالجة القضايا المتصلة بقوانين وسياسات المنافسة، بما في ذلك على المستوى الإقليمي.

١٠٦- وينبغي للأونكتاد أن يقدم الدعم للبلدان النامية في تحليل الروابط المناسبة بين التجارة والفقر والتجارة ونوع الجنس.

١٠٧- وينبغي للأونكتاد أن يساهم في تحليل الروابط بين المصالح التجارية للبلدان النامية ومصالحها ذات الصلة بالتجارة، والتدفقات المالية، وتخفيف أعباء الديون، والقدرة على تحمل الديون.

١٠٨- وينبغي للأونكتاد أن يدرس مقترحات السياسة العامة والأطر التنظيمية المتصلة بالنقل وتيسير التجارة، بحيث يساعد البلدان النامية في صياغة تدابير السياسة العامة لبناء قدراتها التوريدية في مجال النقل ولمساعدة التجار في الاستفادة من الفرص المتاحة في مجال النقل، وتحليل آثار التطورات المستجدة، ومساعدة البلدان النامية في العمل الجاري في إطار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، والاقتصادات الصغيرة الضعيفة من أجل تحسين توافر وكفاءة مرافق الهياكل الأساسية اللازمة لدعم التجارة.

١٠٩- وينبغي للأونكتاد أن يكتف أنشطته في ميدان التعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة بالتجارة. وينبغي له أن يعزز مساهمته في الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية. كما ينبغي للأونكتاد أن يعزز تعاونه مع الشركاء المحليين في البلدان النامية.

١١٠- ومن بين النتائج الملموسة للأونكتاد العاشر ما تمثل في دوره الريادي في إنشاء المعهد الدولي للتجارة والتنمية الذي يهدف إلى توفير آلية لتعزيز المعارف وتوفير التدريب وبناء القدرات لصالح البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد والمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة لهذه الجهود وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.

رابعاً - الشراكة من أجل التنمية

١١١- يمكن للجهود المبذولة من أجل التصدي لتحديات العولمة والاستفادة من الفرص التي تنطوي عليها أن تستفيد من تعزيز التعاون بين جميع الشركاء المعنيين. وقد دلت التطورات الحديثة ضمن الأمم المتحدة على أن التعاون الدولي من أجل التنمية يعتمد اعتماداً متزايداً على الأخذ بنهج يقوم على تعدد أصحاب المصلحة. وقد أدى الأونكتاد دوراً رائداً في إقامة الشراكات مع مختلف عناصر المجتمع المدني. ومنذ الأونكتاد العاشر، شهد مفهوم الشراكات تطوراً كبيراً يتجلى بصفة خاصة في الانتقال من إطاره النظري في اتجاه تنفيذه الفعلي. وقد أتاحت تجربة مؤتمري مونتريري وجوهانسبرغ للدول الأعضاء بلورة الآليات اللازمة للتفاعل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتعريف المبادئ التي توجه بناء الشراكات التي تقوم على تعدد أصحاب المصلحة، والمساهمة في تنفيذها.

ألف - استجابات السياسة العامة ومساهمة الأونكتاد

١١٢- تمثل الشراكات مجموعة من الأنشطة التي تقوم على تحديد دقيق للأهداف والفوائد المتوقعة والأطر الزمنية ومصادر التمويل. وكثيراً ما تم التشديد على مساهمة هذه الشراكات في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة. وهي تكمل الآلية والقرارات والأنشطة الحكومية الدولية وليس المقصود بها أن تكون بديلاً عنها. وهي تأخذ بنهج طوعي يقوم على تعدد أصحاب المصلحة، ويفضل أن تشتمل على مجموعة من الفعاليات ذات الشأن في مجال معين من مجالات العمل. ومع الاعتراف بالدور المحوري والمسؤولية الأساسية للحكومات في رسم السياسات الوطنية والدولية، يجب التشديد على مساهمة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموماً في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات. ويمكن الترتيب لإقامة الشراكات فيما بين أية مجموعة من الشركاء، بما في ذلك الحكومات، والمجموعات الإقليمية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، والمنظمات الدولية والإقليمية، والشركاء من القطاع الخاص وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني. وتبحث جميع هذه الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص، على المساهمة في بناء وتنفيذ الشراكات وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٢٩/٥٨. وينبغي أن تكون الشراكات متوافقة مع القوانين الوطنية ومع استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، فضلاً عن أولويات البلدان التي يتم فيها تنفيذ هذه الشراكات، مع مراعاة الإرشادات ذات الصلة التي تقدمها الحكومات.

١١٣- وتسترشد أمانة الأونكتاد، في بناء الشراكات، بالمعايير والمبادئ التي وافقت عليها الدول الأعضاء في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومتابعته^(٧)، والتي أقرت بموجب قرار الجمعية العامة ١٢٩/٥٨. وتمثل الشراكات الجديدة في إطار عملية الأونكتاد الحادي عشر التزامات محددة من قبل مختلف الشركاء يقصد بها المساهمة في نتائج المفاوضات الحكومية الدولية للأونكتاد الحادي عشر وتعزيز تنفيذها. كما أن من شأنها أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية ذات الصلة، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية. وتتبع الشراكات مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمنفعة والاحترام المتبادلين، والتوازن القطاعي والجغرافي، وعدم المساس بالحق السيادي للدول أو باستقلال وحياد منظومة الأمم المتحدة.

١١٤- وينبغي أن يستفيد من الشراكات أكبر عدد ممكن من البلدان النامية من جميع المناطق الجغرافية، مع مراعاة سياساتها واستراتيجياتها الوطنية. كما ينبغي إيلاء اهتمام للتكامل الإقليمي وغير ذلك من جوانب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأفريقيا وأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تعتمد الشراكات على الموارد والخبرات الفنية التي يساهم بها الشركاء دون التأثير على الموارد المخصصة لأنشطة الميزانية العادية. وينبغي أن تكون هناك ترتيبات تقوم بحق على نهج تعدد أصحاب المصلحة وتكون مفتوحة أمام جميع أولئك المهتمين بالأمر سواء كانوا من الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص أو المؤسسات الأكاديمية أو البرلمانين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومع المؤسسات المالية والتجارية الدولية. وينبغي مواصلة تعزيز التعاون الجاري بين المؤسسات والبناء على تجربة الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً وتجربة البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية. وينبغي الالتزام بقرار الجمعية العامة ١٢٩/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن العلاقات مع القطاع الخاص. وينبغي التشديد على نوعية الشراكات وقابليتها للاستمرار على المدى الطويل، وليس على عددها.

مساهمة الأونكتاد

١١٥- سيشهد المؤتمر إطلاق شراكات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية والسلع الأساسية، والاستثمار، وبناء القدرات والتدريب، بما في ذلك المؤسسات التدريبية والأكاديمية ومؤسسات البحوث (المرفق). وسوف يستعرض مجلس التجارة والتنمية سنوياً تنفيذ الشراكات على أساس تقرير يقدمه الأمين العام للأونكتاد يبين فيه استمرار أهمية ومقدار التمويل المقدم من الشركاء بالنسبة لكل شراكة من الشراكات ومساهماتها في تنفيذ نتائج الأونكتاد الحادي عشر. كما سيقدم التقرير برنامج الشراكات ككل، بغية تقاسم الدروس المستفادة والوقوف على التقدم المحرز والتعرف على أفضل الممارسات.

١١٦- وينبغي للأونكتاد أن يجعل مشاركة المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مشاركة أكثر منهجية وأفضل تكاملاً مع العمليات الحكومية الدولية وفقاً للقواعد ذات الصلة من النظام الداخلي للأونكتاد. وينبغي أن يتمثل الهدف من ذلك في تعزيز القيمة المضافة وأن تكون النتيجة هي توجيه هذا التعاون توجيهاً يعود بالفائدة على عمل الأونكتاد والدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يستحسن زيادة فعالية مشاركة المنظمات غير الحكومية ومجتمع الأعمال التجارية في البلدان النامية. ويمكن للتعاون مع المنظمات غير الحكومية والبرلمانين أن يهدف، في جملة أمور أخرى، إلى تعزيز الدور الدعوي الذي تؤديه هذه الجهات في دعم التعاون الدولي من أجل التنمية. ويمكن للتفاعل مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وتعزيز الربط الشبكي بين الباحثين من البلدان النامية، أن يعود بالفائدة على تلك المؤسسات وعلى الأونكتاد وذلك من خلال تقاسم نتائج هذه التحليلات والبحوث والدراسات والمعارف ذات الصلة، ومن خلال إدراج دورات الأونكتاد التدريبية ضمن مناهج تلك المؤسسات.

١١٧- وينبغي للأونكتاد أن يستفيد إلى أقصى حد ممكن من تجارب الأمم المتحدة في هذا الصدد، وخصوصاً تجربة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وعملية متابعته. وينبغي إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، للبعد العملي والتطبيقي للعلاقة مع المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والبرلمانين، وكذلك مع المؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

١١٨- وسوف يتخذ مجلس التجارة والتنمية الترتيبات اللازمة لعقد جلسات استماع غير رسمية، مدة كل منها نصف يوم، مع الجهات الفاعلة غير الحكومية من أجل تمكينها من الإعراب عن آرائها بشأن القضايا المطروحة على المجلس. وسوف تلخص الأمانة النتائج التي تتمخض عنها جلسات الاستماع هذه لتقديمها كمساهمة في مناقشات المجلس. وستكون المشاركة في هذه الجلسات قائمة على أساس الإجراء المتبع فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص خلال العملية التحضيرية للمؤتمر. وينبغي بذل جهود، بما في ذلك من خلال تخصيص مساهمات من موارد خارجة عن الميزانية، لضمان فعالية تمثيل منظمات المجتمع المدني من البلدان النامية ومشاركتها على نحو أكثر فعالية في هذه الجلسات.

١١٩- وينبغي مواصلة إشراك منظمات المجتمع المدني، من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، في أعمال اللجان واجتماعات الخبراء وفقاً للقواعد التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية لهذا الغرض، وذلك بطرق منها عقد الاجتماعات المشتركة وتنظيم منتديات المناقشة بشأن القضايا التي يتصل بها الحوار بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة.

الحواشي

(١) قرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته الاستثنائية الحادية والعشرين المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، أن يحيل إلى المؤتمر هذا النص الذي كانت اللجنة التحضيرية قد وافقت عليه رهن إقراره من قبل المؤتمر.

(٢) النص المدرج بين قوسين بخط عادي يقابل النص الذي اقترح أصلاً في النص الموحد المنقح الذي قدمه رئيس اللجنة التحضيرية في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. أما النص المدرج بين قوسين بخط عريض فهو نص جديد مقترح.

(٣) مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨(د-٥٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته العاشرة، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (TD/390).

(٥) انظر الفصل الثالث، الفقرتان ٩٠ و ١٠٥.

(٦) TD/B/50/11.

(٧) تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الحادية عشرة، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ و ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ (E/2003/29).

— — — — —